الكيف جعلوا الحركة ايضا كذلك ولهذا يوصف ايضا بما يشتق منه والاشتداد
وهذا الحكم هو الذي مال المصنف عليه الحركة لانه واحد لا يعرض له التنقص و
الانقطاع بالفعل واما الصعود والهبوط فقد مر الامام ان الطرفين وان لم
تختلف بالماهية لكنهما اختلفا بالمبدئية والمنتهية وهما متنافيان تنافيا
بل التضاد وهذا القدر يكفي في وقوع التضاد بين الحركتين ويرد عليه ان
هذا انما يفيد ان حركة من مبدأ الى منتهى مع الرجوع منه الى ذلك المبدأ لا
يقال ان كان مبدأ الصعود والهبوط ومنتهاهما حقيقيين فظاهر وان تعدد
لا تحصل بسبب العلو مثلا او بالعكس يجد بما يباين الجهات اعتبرنا ذلك و
لهذا الامر اعتبارا لاضاعة هابطة او بالعكس تجد الحركة بينية
وبشرى **قوله** واما ان وحدتها الجنسية بوحدة ما فيه حتى ان
كل الواقع في كل مقولة جنس عال من الحركة ثم تتناول على ترتيب اجناسها
فمنها على ان المطلق الحركة ليس جنسا لها بمعنى كل مقولة بل انها يقال
عليها بالتشكيك ولا الاشتراك ذكروا ان الوحدة الجنسية للحركة
اما ان تكون بوحدة ما فيه جنسا بمعنى المقولة حتى ان الحركة في الكم مع
الحركة في الكيف والاين والوضع اجناس مختلفة وحركة النمو والذبول
او التخلخل والتكاثف جنس واحد وكذا في الكيف وغيره وصرح الامام
بان اتحاد حركة المقولة الواحدة اتحاد في الجنس العالي ثم تتناول على ترتيب
اجناس المقولة فمنها الحركة في الكيف جنس عال وتحته الحركة في الكيفية
المحسوسة وتحتها الحركة في المبصرات وتحتها الحركة في الالوان وعلى
هذا القياس وفيه نظر لان هذا ان يصح اذا لم يكن مطلق الحركة جنسا لما
تحته بل تكون مقولية الحركة على الاربع بالاشتراك او بالتشكيك ولا يتحقق
مطلق … او بالتشكيك فيكون المطلق عرضا لازما لاقسامه … اقسامها الاول
باطل بمثل ما مر في الوجود كيف والتغير التدريجي الذي هو معنى الحركة
اولا هو بالقوة من حيث هو بالقوة مفهوم واحد يشمل الكل واما الثاني فـ

اعني

اعني التشكيك فذهب اليه الكثيرون تمسكا بان الحركة كمال اول وجود الشيء
لشيء من شانه ذلك والوجود مقول بالتشكيك ورد بان الكبرى ظنية
لا كلية لان المقول بالتشكيك مفهوم الوجود لا ما صدق هو عليه من الافراد
ومنع اخرون ذلك لانه لا يتصور كون بعض اقسام الحركة اولى او اقدم او اشد
في كونها حركة بل الاولوية والاقدمية انما يعتبر انما يتصاف بالوجود والعرض يكون لبعض
اقسامه تقدم على البعض في الوجود كما في العرض ثم فيكون التشكيك عائدا
على الوجود **فان قيل** على تقدير التواطي لا تثبت الجنسية
لجواز ان يكون عارضا لما تحته **قلنا** هذا مع انه بعيد غير مفيد
اما البعد فلانه لا يعقل مع الحركة في الكيف مثلا الا تغير على التدريج
في كيفيته واما عدم الافادة فلان القول بان الوحدة الجنسية تتوقف
على وحدة ما فيه انما يتم اذا ثبت عدم جنسية مطلق الحركة ولم يكف
عدم ثبوت الجنسية وقد يقال لو كانت الحركة جنسا لانقسام مقولات
احدث المقولات على العشر لانها لا محالة تكون جنسا عاليا بل انه تكون
فوق المقولات الاربع فيكون كونها اجناسا عالية وبحث بالمنع لجواز
ان يكون من مقولة ان ينفعل على ما هو موضوع وفوق هذه المقولات
الاربع بالمعنى الذي ذكرنا وانه يلزم ما ذكر لو كانت الحركة الواقعة في
الاشياء في الكم وفي الكيف وفي الاين وفي الوضع من الوضع
وانه ممتنع فيكون مطلق الحركة مندرجة تحت شيء من المقولات
العشر لامتناع تداخلها نعم لو اريد ان الوحدة الجنسية لما
تجدد عليه انه يقتضي اقسام الحركة انما يكون بالوحدة الجنسية.
لما فيه الحركة لكان وجيها ولا ينافيه كون مطلق الحركة جنسا **قوله** واما
تضادها فبتضاد ما منه وما اليه بالذات لتضعيف الاجسام وتسويد
الكلي ثنتين او بالعرض كالصعود والهبوط بحسب ما عرض للتنقيص

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)